أثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي في إجمالي الناتج الزراعي في دول عربية مختارة(*) (**)

عماد حسن مصطفى
استاذ مساعد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل
عكرمة محمد زكي
باحث، كلية الادارة والاقتصاد

الملخص

شهد العالم متغيرات شتى وأبرزها التغيرات الاقتصادية، فقد انتهجت كل دول العالم سياسة الانفتاح الاقتصادي، سواء كانت دول متقدمة أو نامية، رأسمالية أو اشتراكية، وينطوي على ذلك الانفتاح على العالم الخارجي من حيث حرية الاقتصاد وحرية التجارة وفتح الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية وهجرة الأفراد، ولاسيما بعد انضمام العديد من الدول النامية بما فيها الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، التي تؤكد على تحرير التجارة في تلك الدول بوصفه مطلباً أسياسياً تطلبه المنظمة.

وتكمن حقيقة الانفتاح الاقتصادي في فتح الباب لتحرير الطاقات الإنتاجية من كل المعوقات وتحرير القطاع الخاص، وفتح الباب للاستثمارات الأجنبية بكل الضمانات وتخفيف القيود والعمل على زيادة درجات الانفتاح في كل المجلات لاسيما الزراعية وتم اختيار مجموعة من الدول العربية على وفق الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في تلك الدول لقياس أثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي على إجمالي الناتج الزراعي، وظهر لدينا مؤشرات إيجابية في بعض الصيغ ومؤشرات سلبية في صيغ أخرى.

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير (**أثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي على إجمالي الناتج الزراعي في دول عربية مختارة**) تقدم بها عكرمة محمد زكي في قسم الاقتصاد وتمت مناقشته في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الموصل.

(**) تم استلام البحث في ٢٠١١/١٠/٢٠ وحصل على قبول النشر في ٢٠١١/١٢/١٥.

The Effect of Economic Detente on Gross Agricultural Production in Selected Arab States

Imad Hassan Mustafa
Asst. Prof., College of Management and Economic, Mosul University
Ikrima Mahammad Zaki
Researcher, College of Management and Economic

Abstract

The world has witnessed different changes; the most essential among these is the economic ones. Most of the world countries have initiated detente policy, the developing and progressed countries, capital is socialist. This however includes a global opening to the outside world such as free economy, free trade; opening the economy to the foreign investments and individual migration.

The economic detente is to free the productive capabilities from all inhibitions and giving freedom. The private sector, opening the way to the foreign investments with all guarantees, reducing the constraints, seeking increase the degrees of detente in all aspects, especially agriculture ones. A group of Arab countries was taken according to the relative importance of agriculture in those countries to measure the effect of detente of agricultural economy on total agricultural production. Positive indicators were seen in some formats on the one hand and negative indicators were seen on the other.

المقدمة:

شهدت اقتصاديات العديد من دول العالم بما فيها الدول النامية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الستينات من القرن الماضي انتعاشاً اقتصادياً لم يسبق له مثيل وحققت تلك الدول معدلات نمو اقتصادي مرتفع، غير أن الأوضاع الاقتصادية مع بداية السبعينيات من القرن الماضي بدأت تتغير وبدأت العديد من الأزمات تبرز على الساحة الدولية مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة، فضلاً عن أزمة المديونية بدول أمريكا اللاتينية ولاسيما في المكسيك عام ١٩٨٢، وبسبب هذه الأزمات الاقتصادية بدأت العديد من دول العالم ومنها الدول العربية، بالتفكير بسياسات اقتصادية جديدة، ومن هذه السياسات، هي سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي ما معناه أن تفتح الدول أسواقها على دول العالم مما يؤدي إلى تسريع حركة النمو من جانب وتنشيط التجارة من جانب آخر، ولاسيما بعد انضمام العديد من الدول النامية بما فيها الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية، التي تؤكد على تحرير التجارة في تلك الدول بوصفه مطلباً أساسياً تطلبه المنظمة أو من خلال برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اللذين يطلبان من الدول النامية ومن ضمنها الدول العربية، العمل على تحرير التجارة وفتح أسواقها المحلية إلى الأسواق العالمية، ولاسيما الدول التي تتمتع بميزة نسبية بإنتاج بعض السلع الزراعية وذلك بتكاليف أقل مقارنة من إنتاجها في دول أخرى، إذ ترتب على إزالة العوائق والقيود ضمن برامج تحرير التجارة إلى تمكين هذه الدول من الحصول على موطأ قدم في الأسواق الخارجية، وبالتالي الحصول على إيرادات كبيرة استطاعت توظيفها بالنهوض بالقطاع الزراعي بشكل عام، كما في المقابل كان لأثر تحرير التجارة قيود سلبية في بداية برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تعمل زيادة الواردات والسلع الزراعية منتجة في دول متقدمة على تباطؤ نمو الناتج الزراعي في بعض أقطار الوطن العربي، وذلك بسبب تباين في تكاليف الإنتاج، إلا إنه بعد ذلك تمكنت إعداد كبيرة من الدول العربية بعد إزالة القيود والالتزام بتنفيذ برامج التنمية الزراعية على وفق الكفاءة الاقتصادية أن تنمي إنتاج بعض مجاميع السلع الزراعية ولاسيما التي تميزت بميزة نسبية عالية في إنتاجها.

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الدور الذي يلعبه الانفتاح الاقتصادي في الدول النامية بما فيها الدول العربية من عمليات تحرير التجارة وفتح الأسواق ومنها الأسواق الزراعية وتخفيض التعريفات الجمركية، والتأكيد على أهمية القطاع الزراعي في الدول العربية، وضرورة تطوير الناتج الزراعي الإجمالي، ومع العلم أن هناك اختلالات في الهياكل الاقتصادية للدول العربية ولاسيما القطاع الزراعي لمواكبة القطاع الزراعي في الدول المتقدمة.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في أن القطاع الزراعي في الدول العربية يعاني من اختلالات هيكلية كانت سبباً في تخلف القطاع الزراعي وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن ذلك عدم وجود توجية حقيقي للموارد الاقتصادية مما يودي حدوث مشاكل في الميزان التجاري.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على أثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي على إجمالي الناتج الزراعي في دول عربية مختارة، وتقدير تلك العوامل وتحليلها التي تؤثر في الانفتاح، إذ يعدّ الانفتاح من الأمور الأساسية في توجيه التجارة الدولية والتجارة الخارجية.

فرضية البحث:

يفترض البحث فرضية مفادها أن الانفتاح الاقتصادي بما في ذلك تحرير التجارة ورفع القيود أثر ذو حدين، إذ له دور إيجابي في نمو الناتج الزراعي لبعض الدول التي لها ميزة نسبية في إنتاج بعض السلع الزراعية، وآخر سلبي في نمو الناتج الزراعي خاصة في الاقتصادات الاقل نمواً أو ذات الاسواق غير المكتملة.

هيكلية الدراسة:

أولاً: مفهوم الانفتاح الاقتصادي

لقد اختلفت الآراء حول إيجاد تعريف محدد لمفهوم الانفتاح الاقتصادي فهناك من يراه مرادفاً لمبدأ الحرية الاقتصادية، وهناك من يراه تعبيراً عن اتجاه سياسي أكثر مما هو تعبيراً اقتصادياً في المعنى الدقيق وهناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادي سياسة تعتمد على إزالة كافة القيود على حركة التبادل التجاري وتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية والمساهمة في المشروعات الاقتصادية داخل البلاد من أجل تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال والتكنولوجية لمحاولة زيادة الإنتاج وإحلاله محل الواردات وتصدير الفائض وتشغيل الأيدي العاملة والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات (سلامة، ٢٠٠٢، ٢٢).

ومفهوم الانفتاح الاقتصادي كما عرّفه الدكتور جلال أمين هو إزالة القيود القائمة في وجه رؤوس الأموال الأجنبية وفي وجه الاستثمارات المحلية الخاصة، المدفوعة بدافع الربح والتخلي التدريجي عن الملكية العامة في الصناعة وعن تدخل الدولة في الاقتصاد بل التخلي التدريجي عن الحماية الممنوحة لبعض الصناعات المحلية للمنافسة الأجنبية (أمين، ١٩٩٩، ٢٥).

أما مفهوم الانفتاح الاقتصادي كما يحدده (رضا علي العدل) في كتابه التخطيط الاقتصادي، فهو تخفيف القيود التي يعمل في ظلها الاقتصاد القومي مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الخارجية والأجور والضرائب.

من خلال التعاريف أعلاه توصلنا إلى مفهوم الانفتاح الاقتصادي بأنه مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تنظم حركة التجارة، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية والمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا للعمل على زيادة الناتج القومي ويتم ذلك في إطار إستراتيجية حضارية شاملة تستهدف دعم القدرات الذاتية للاقتصاد القومي وتعمل من خلالها على تصحيح الاختلالات الهيكلية في البناء الاقتصادي وفيما يخص مؤشر الانفتاح الاقتصادي فيعدّ من المقاييس المهمة

التي يقاس بها أهمية قطاع التجارة الخارجية، ويقاس بنسبة إجمالي التجارة الخارجية(*) (الصادرات + الواردات) من السلع والخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، أما مؤشر الانفتاح الاقتصادي الزراعي فإنه يقاس (الصادرات الزراعية + الواردات الزراعية) من السلع الزراعية إلى الناتج المحلي الزراعي. ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية والتبعية للخارج ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية منها الأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية.

ثانياً: أهداف الانفتاح الاقتصادي

ترمي سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف في مختلف المجالات مثل الزراعة والصناعة ومجال العمال ومجال الإسكان والمجال الصحي والمجال الاجتماعي والسياسي، وسوف نركز هنا على تأثير الانفتاح الاقتصادي في النشاط الزراعي، وبعض الأهداف في النشاط الزراعي التي تأثرت بالانفتاح: (راشد، ٢٠٠٦، ١٠)

١. ارتفاع إنتاجية الأراضي الزراعية من المحاصيل المختلفة بالحد من استعمال الأساليب البدائية والتقليدية في الزراعة واستعمال احدث ما وصل إليه العلم من أساليب علمية ووسائل تكنولوجية في المجال الزراعي.
٢. زيادة الإنتاج الزراعي بصفة عامة ولاسيما السلع التي تتمتع بها بعض الدول بميزة نسبية في إنتاجها من خلال الأساليب العلمية الحديثة في مختلف جوانبه بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للإنسان.
٣. إدخال أحدث ما في العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا إلى الصناعات الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع جودة المنتجات الزراعية وانخفاض تكلفة إنتاجها.

(*) في الحقيقة يتم احتساب الانفتاح الاقتصادي بـ (اجمالي الصادرات + اجمالي الواردات) مقسوماً على اجمالي الناتج المحلي محسوب على اساس سعر صرف حقيقي ولهذا يختلف كقيم مطلقة.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للانفتاح الاقتصادي

- **الآثار الايجابية للانفتاح الاقتصادي:** تركزت الآثار الايجابية للانفتاح الاقتصادي ولاسيما بعد رفع القيود الكمركية وزيادة درجات الانفتاح بصورة عامة، إذ أصبح هناك موطأ قدم أمام بعض الدول التي لها ميزة نسبية بإنتاج بعض السلع الزراعية نتيجة لتوفر الموارد والظروف التي مكنت هذه الدول من إنتاج سلع بتكاليف أقل مقارنة مع دول أخرى بإمكان هذه الدول ذات الميزة النسبية في إنتاج بعض المجاميع القليلة من تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية ومنافسة دول أخرى من أجل إمكانية الحصول على إيرادات من جراء هذه العملية التي مكنت هذه الدول من إعادة استثمار مواردها الاقتصادية الزراعية نحو إنتاج هذه السلع، وبالتالي استيراد سلع زراعية أخرى بتكاليف أقل مما يمكن إنتاجها محلياً.
- **الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي:** أما فيما يخص الآثار السلبية التي تمخضت عن سياسة الانفتاح الاقتصادي فتركزت على الآتي: (الربيعي، ٢٠٠٦، ١٢)

– أصبح الجهاز الحكومي و شركات القطاع العام تفتقر إلى الخبرات الفنية التشغيلية بعد أن اجتذبت شركات الاستثمار الأجنبي هذه الكفاءات والخبرات الفنية.

– رفع أسعار توريد الحاصلات الزراعية الرئيسية وهو ما يعني زيادة قيمة الدعم الحكومي للسلع الأساسية التي تدخل الخامات الزراعية في إنتاجها.

ولكي نفهم مؤشر وأهمية الانفتاح الاقتصادي فإن ذلك يتطلب معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة على تحرير التجارة وخاصة ما يخص السلعة الزراعية.

رابعاً: قياس أثر الانفتاح الاقتصادي في نمو الناتج الزراعي الإجمالي

وفيما يخص قياس أثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي في إجمالي الناتج الزراعي الإجمالي لدول العينة فقد اعتمد الباحثان لقياس هذا الأثر على أربع صيغ وهي:

- **الصيغة الأولى:** وهي قياس أثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي في إجمالي الناتج الزراعي لمجموعة دول العينة بوصفها مجموعة واحدة.

- **الصيغة الثانية:** فقد تم تصنيف دول العينة إلى مجموعتين على وفق مساهمة الناتج المحلي الزراعي كنسبة في الناتج الإجمالي وقد تضمن المجموعة الأولى كل من (السودان، سوريا، المغرب، مصر، موريتانيا)، وكانت نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي أكبر، أما المجموعة الثانية فتتمثل بمساهمة اقل للناتج الزراعي كنسبة في الناتج الإجمالي وتتضمن هذه المجموعة كل من (اليمن، تونس، لبنان، الجزائر، السعودية) .
- **الصيغة الثالثة:** تتضمن قياس أثر الانفتاح الاقتصادي والزراعي في دولتين من دول العينة الملتزمة ببرامج الإصلاح الاقتصادي لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والدولتان هما (مصر، المغرب).
- **الصيغة الرابعة:** وتتمثل بقياس اثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي في دولتين من دول العينة التي تدخل ضمن دول التحكم الاقتصادي والدول هما (الجزائر وسوريا).

٤- ١: تقدير النموذج القياسي وتحليله

٤-١-١: قياس أثر الانفتاح الاقتصادي الزراعي والعام على إجمالي الناتج الزراعي لمجموعة دول العينة بوصفها مجموعة واحدة

تم تقدير الدالة بطريقة الدالة الخطية لأنها تعطي أفضل النتائج في النموذج، وتم أخذ الدالة اللوغارتمية لكن لم نعتمدها لأن الدالة الخطية تعطي نتائج أفضل من الدالة اللوغارتمية.

تقدير دول العينة جميعاً وقد توصل النموذج المقدر إلى الآتي:

(الصيغة الأولى) إن المتغير (X_1) وهو الانفتاح الاقتصادي العام تبين عدم معنويته وتم إسقاطه من النموذج وتوصلنا إلى:

$$Y = 28.6 + 143\ X_2 - 3.24\ X_3 - 60.7\ X_4$$

t * (8.42) (6.95) (-2.76) (14.57)

$R^2 = 53.8\%$ R-2 = 50.7

F = 17.82 D.W = 0.83

Y = الناتج الزراعي الإجمالي/ مليون دولار.

X_1= الانفتاح الاقتصادي العام الذي يقاس بـ(الصادرات الاجمالية+الاستيرادات الاجمالية) مقسوماً على الناتج الإجمالي العام.

X_2= الانفتاح الاقتصادي الزراعي ويقاس بـ(الصادرات الزراعية+الاستيرادات الزراعية) مقسوماً على الناتج المحلي الزراعي.

X_3= الفائض والعجز نسبة إلى الناتج المحلي ٪.

X_4= الكفاءة الاقتصادية الزراعية وهو نسبة الناتج المحلي الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي مقسوم على نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة.

من خلال قياس أثر المتغيرات كل من (X_1, X_2, X_3, X_4) إذ ظهرت نتائج التحليل معنوية كل من (X_2, X_3, X_4) وعدم معنوية .(X_1) (الانفتاح الاقتصادي العام وأثره على الناتج الإجمالي الزراعي)، إذ ظهرت العلاقة بين (X_2) (الانفتاح الاقتصادي الزراعي موجبة على الناتج الإجمالي الزراعي) وهذا يتفق مع الآثار الايجابية للتجارة الخارجية وحرية التجارة الخارجية وأثرها على الناتج الإجمالي الزراعي.

إذ إن الميزة النسبية في إنتاج بعض المجاميع السلعية في دول العينة استطاعت من خلال تخفيض ورفع القيود الكمركية الحصول على موطأ قدم لمنتجاتها في الأسواق الخارجية إذ استطاعت من خلال انخفاض متوسط تكاليف إنتاج بعض مجاميع السلعية مقارنة بدول أخرى أن تحصل على ميزة نسبية في زيادة صادراتها وبالتالي انعكس ذلك ايجابياً في الناتج المحلي الإجمالي الزراعي، وظهرت الإشارة عكسية بين نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي إذ إن زيادة العجز في الميزانية يؤدي إلى تخفيض التخصيصات الاستثمارية لكل القطاعات ومن ضمنها القطاع الزراعي فضلاً عن ظهور العجز في الميزانية الذي يقلل من دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والعكس صحيح من خلال زيادة التخصيصات ودعم مستلزمات الإنتاج إذ إن زيادة ١٪ من العجز سيؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي بمقدار ٣,٢٤٪، مع ثبات باقي المتغيرات

وبمرونة بلغت(*) (٠,١١٣) نقطة مئوية، وأظهر علاقة عكسية بين إجمالي الناتج المحلي والكفاءة الاقتصادية إذ إن زيادة ١٪ سيؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي بمقدار ٠,٠٦ وبدرجة استجابة (٢,١٢٢) نقطة مئوية، ويعزى هذا إلى انه لا تزال دول العينة بشكل خاص والدول العربية بشكل عام لم تتخذ من المعايير الاقتصادية في مجال استخدام الموارد على وفق الكفاءة الاقتصادية، إذ إن الدعم لمستلزمات الإنتاج أو الناتج النهائي لبعض السلع الزراعية هو ضمن برامج سياسات زراعية واقتصادية للدول العربية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص.

أما من الناحية الإحصائية فقد ظهرت قيمة (t) معنوية كل من المتغيرات (X_2, X_3, X_4) وعدم معنوية (X_1) وهذا يشير إلى أننا نرفض الفرضية العدمية التي تقول لا يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتقبل بالفرضية البديلة التي تقول أو تؤيد أن هناك تأثيراً معنوياً للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع، أما عن قيمة R^2 فقد ظهرت ٥٣,٨٪ وهي تشير إلى القوة التفسيرية التي تفسرها المتغيرات المستقلة تجاه المتغير التابع وأن ما قيمته ٤٦,٢٪ متغيرات خارجية لم تدخل في النموذج، أما فيما يخص R-2 فقد ظهرت قيمتها ٥٠,٧٪ وهذا يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج فقد حددت بأكثر من ٥٠,٧٪ وان ما قيمته ٤٩,٣٪ تعود إلى العوامل العشوائية للنموذج، أما فيما يخص اختبار F فقد ظهر ١٧,٢ وهو يشير إلى معنوية النموذج ككل من الناحية الإحصائية.

(*) احتسبت المرونة للدالة الخطية حسب الصيغة التالية =Bi.X/Y

النموذج بصورة كاملة

$$Y = - 55.1 + 63.9\ X_1 + 119\ X_2 - 3.00\ X_3 - 53.3\ X_4$$

t* (1.23) (0.39) (3.54) (-2.50) (-3.43)

$R^2 = 54.6\%$ R-2 = 50.6%

F = 13.54 D.W = 0.77

أما عن الاختبار القياسي لـ(D.W) فقد بلغ قيمته ٠,٨٣ وبالمقارنة مع القيم الجدولية لـ(dL) والبالغة (٠,٣٧٦) ومع قيم (du) والبالغة(٢,٤١٤) تبين وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين القيم المتسلسلة لأنها تقع في منطقة التأكد الموجبة، يمكن معالجة (D.W) بعدة طرق منها طريقة التحويل والتكرار لكن لم يتم معالجتها لأنها تحتاج إلى تغير البيانات بشكل كامل.

٤-١-٢: الدول حسب الأهمية النسبية للناتج الزراعي بالنسبة للناتج الاجمالي

وقد تم تقسيم الدول إلى الآتي:

أ. **الدول التي نسبة مساهمة الناتج الزراعي فيها مرتفع:** وهي **(السودان، سوريا، المغرب، مصر، موريتانيا)**. وكانت النتائج كالآتي:

$$Y = 69.0 + 178\ X_1 + 107\ X_2 - 1.99\ X_3 - 67.1\ X_4$$

t * (3.24) (2.01) (2-18) (-1.93) (-2.28)

$R^2 = 86.4\%$ R-2 = 83.7

F = 31.83 D.W = 2.17

إذ إن:

Y= الناتج الزراعي الإجمالي/مليون دولار.

X_1= الانفتاح الاقتصادي العام الذي يقاس (الصادرات الإجمالية+الاستيرادات الإجمالية) مقسوماً على الناتج الإجمالي العام.

X_2= الانفتاح الاقتصادي الزراعي ويقاس (الصادرات الزراعية+الاستيردات الزراعية) مقسوماً على الناتج المحلي الزراعي.

X_3= الفائض والعجز نسبة إلى الناتج المحلي٪.

X_4= الكفاءة الاقتصادية الزراعية وهو نسبة الناتج المحلي الزراعي الى الناتج المحلي الإجمالي مقسوماً على نسبة القوى العاملة الزراعية إلى إجمالي القوى العاملة.

من خلال قياس أثر المتغيرات كل من (X_1, X_2, X_3, X_4)، إذ ظهرت نتائج التحليل معنوية كل من ($X1$,X_2, X_3, X_4)، وعدم ظهور متغيرات غير معنوية وتشير الإشارة الموجبة للمتغير (X_1) وهو الانفتاح الاقتصادي العام أن زيادة هذا المؤشر بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي الإجمالي بمقدار ٠,١٧٨٪ وبدرجة مرونة (٠,٢٥٧) نقطة مئوية، ويفسر ذلك أن زيادة الصادرات بشكل عام يؤدي إلى حصول الدولة على إيرادات تسهل عليها تنمية القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع الزراعي، إذ ظهرت العلاقة الموجبة بين (X_2) الانفتاح الاقتصادي الزراعي على الناتج الإجمالي الزراعي إذ إن زيادة ١٪ يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار ١,٠٧٪ وبمرونة بلغت (١,٥٥٠) نقطة مئوية، وهذا يتفق مع الآثار الايجابية للتجارة الخارجية وحرية التجارة الخارجية وأثرها على الناتج الزراعي إذ إن الميزة النسبية في إنتاج بعض المجاميع السلعية في دول العينة استطاعت من خلال تخفيف القيود الكمركية ورفعها الحصول على موطأ قدم لمنتجاتها في الأسواق الخارجية إذ استطاعت من خلال انخفاض متوسط تكاليف إنتاج بعض المجاميع السلعية مقارنة بدول أخرى أن تحصل على ميزة زيادة صادراتها وبالتالي انعكاس ذلك ايجابياً على الناتج المحلي الزراعي، كما ظهرت الإشارة عكسية بين العجز نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي إذ إن زيادة العجز في الميزانية يؤدي إلى تخفيض التخصيصات الاستثمارية بشكل عام لكل القطاعات ومن ضمنها القطاع الزراعي فضلاً عن ظهور العجز في الميزانية يقلل من دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والعكس صحيح في حالة زيادة التخصيصات ودعم مستلزمات الإنتاج إذ إن زيادة ١٪ يؤدي إلى انخفاض في الميزانية بسبب العجز بمقدار ١,٩٩٪ وبمرونة بلغت (٠,٠٢٨) ، كما ظهر علاقة عكسية بين إجمالي الناتج المحلي الزراعي والكفاءة الاقتصادية وهذا يعني أن زيادة ١٪ سيؤدي إلى انخفاض في الناتج الزراعي بمقدار ٠,٦٧٪ وبدرجة استجابة بلغت (٠,٩٧٢)، ويرجع السبب إلى أن لا تزال دول العينة بشكل خاص والدول العربية بشكل عام لم تتخذ من المعايير الاقتصادية في مجال استخدام الموارد على وفق الكفاءة الاقتصادية، إذ إن الدعم لمستلزمات الإنتاج أو الناتج النهائي لبعض السلع

الزراعية هو ضمن برامج سياسات زراعية واقتصادية للدول العربية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص.

أما فيما يخص النموذج من الناحية الإحصائية فإن قيمة (t) ظهرت معنوية (المتغيرات المستقلة تجاه المتغير التابع) وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية التي تقول لا يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتقبل بالفرضية البديلة التي تقول أو تؤيد أن هناك تأثيراً معنوياً للمتغيرات المستقلة تجاه المتغير التابع، أما عن قيمة R^2 فقد ظهرت قيمتها ٨٦,٤٪ وهي تشير إلى القوة التفسيرية التي تفسرها المتغيرات المستقلة تجاه المتغير التابع وإن ما قيمته ١٣,٦٪ هي متغيرات من خارج النموذج، أما فيما يخص R-2 وهو معامل التحديد المعدل فقد تبين قيمته ٨٣,٧٪ وهذا يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج قد حددت بأكثر من ٨٣,٧٪ وان ما قيمته ١٦,٣٪ هي متغيرات خارجية أو هي العوامل العشوائية للنموذج، أما فيما يخص اختيار F فقد ظهر قيمته ٣١,٨٣ وهي تشير إلى معنوية النموذج ككل من الناحية الإحصائية.

وفيما يخص الاختبار القياسي لـ(D.W) فقد بلغت قيمته ٢,١٧ وهذا يدل على عدم مشكلة ارتباط ذاتي بين القيم المتسلسلة.

ب. **الدول التي نسبة مساهمة الناتج الزراعي فيها أقل: وهي (اليمن، تونس، لبنان، الجزائر، السعودية)**. وتم تحليل الانحدار وتوصلنا إلى أن هناك متغيرين معنويين وهما (X_3, X_4) وهناك متغيرين غير معنويين وهما (X_1, X_2) وكالآتي:

$$Y = 3.97 + 0.387\ X_3 + 0.773\ X_4$$
$$t^* \quad (5.66) \quad (8.49) \quad (1.80)$$
$$R^2 = 81.8\% \qquad R\text{-}2 = 80.2\%$$
$$F = 49.46 \qquad D.W = 2.18$$

من خلال قياس أثر المتغيرات كل من (X_1) وهو الانفتاح الاقتصادي العام و(X_2) وهو الانفتاح الاقتصادي الزراعي و(X_3) وهو الفائض والعجز كنسبة إلى الناتج المحلي و(X_4) وهو الكفاءة الاقتصادية الزراعية، إذ ظهرت نتائج التحليل معنوية لكل من (X_3, X_4) بينما تبين عدم معنوية كل من (X_1, X_2) لذلك تم استبعادهم من النموذج بالاعتماد على التحليل أو إسقاط القيم المتسلسلة STEPWIES فقد ظهرت الإشارة موجبة لـ(X_3) الفائض كنسبة إلى الناتج المحلي وبين النمو الناتج الزراعي وهي تشير إلى علاقة منطقية من الناحية الاقتصادية إذ إن زيادة ١٪ من الفائض سيؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بمقدار ٠,٣٨٧ وبدرجة مرونة بلغت (٠,٠٩٧)، ويرجع السبب في ذلك زيادة تخصيص الاستثمارات في القطاع الزراعي وتطوير الموارد الزراعية بشكل يعمق من كفاءة استغلال هذه الموارد وبالتالي زيادة الناتج، كما وظهرت العلاقة الطردية بين إجمالي الناتج الزراعي والكفاءة الاقتصادية الزراعية إذ إن زيادة ١٪ يؤدي إلى زيادة الناتج بقدار ٠,٧٧٣ وبدرجة مرونة بلغت (٠,١٩٤)، وهذا يشير إلى اهتمام دول العينة بالقطاع الزراعي من اجل النهوض به لتغطية الاحتياجات الغذائية وتنمية القطاعات الأخرى فبدأت بوضع برامج وسياسات خاصة تستخدم المواد الزراعية على وفق المعايير الاقتصادية من أجل الاستخدام الأمثل وتعظيم الناتج.

وفيما يخص الوجهة الإحصائية فقد تبين أن قيمة T ظهرت معنوية لكل من (X_3, X_4) وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية التي تقول لا يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع وتقبل بالفرضية البديلة التي تؤيد أن هناك تأثيراً معنوياً للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

وعن قيمة R^2 فقد تبين أن قيمتها ٨١,٨٪ وهي تشير إلى القوة التفسيرية التي تفسرها المتغيرات تجاه المتغير التابع وإن ما قيمته ١٨,٢٪ هي متغيرات لم تدخل في النموذج، أما فيما يخص R-2 معامل التحديد المعدل فقد ظهر ٨٠,٢٪ وهذا يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج فقد حددت بأكثر من ٨٠,٢٪ وان ما قيمته

٪١٩,٨ هي متغيرات تعود إلى العوامل العشوائية وهي متغيرات خارجية، أما فيما يخص (F) فقد ظهر أن قيمتها بلغت ٤٩,٤٦ وهي تشير إلى معنوية النموذج من الناحية الإحصائية ككل.

وفيما يخص الاختبار القياسي لـ(D.W) فقد ظهرت عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين القيم المتسلسلة.

$$Y = 3.74 + 3.08\ X_1 - 2.67\ X_2 + 0.389\ X_3 + 1.39\ X_4$$
t * (2.59) (0.80) (-1.29) (8.39) (2.09)
$R^2 = 83.2\%$ R-2 = 74.8%
F = 24.77 D.W = 2.34

النموذج بصورة كاملة

٤-١-٣: الدول التي اعتمدت على برامج الإصلاح الاقتصادي

تحليل النموذج المقدر لكل من مصر والمغرب، وقد كانت النتائج معنوية لكل من (X_1,X_2,X_3) وعدم معنوية لـ(X_4) لذلك تم استبعاد غير المعنوي من النموذج عن طريق الانحدار المتدرج وأصبح النموذج كالآتي:

$$Y = 2.90 + 40.1\ X_1 - 24.2\ X_2 - 0.65X_3$$
t * (2.12) (2.75) (-3.17) (-1.96)
$R^2 = 59.2\%$ R-2 = 48.1%
F = 5.32 D.W = 1.85

ومن خلال قياس أثر المتغيرات المعنوية في النموذج فقد ظهرت نتائج التحليل معنوية كل من (X_1,X_2,X_3) وعدم معنوية لـ(X_4) وتشير الإشارة الموجبة للمتغير (X_1) وهو الانفتاح الاقتصادي العام أن زيادة هذا المؤشر بنسبة ١٪ يؤدي إلى زيادة الناتج

الزراعي الإجمالي بمقدار ٠,٠٤ وبمرونة مرتفعة، ويفسر ذلك أن زيادة الصادرات بشكل عام يؤدي إلى حصول الدولة على إيرادات تسهل عليها تنمية القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع الزراعي وفيما يخص المتغير (X_2) وهو الانفتاح الاقتصادي الزراعي فقد تبين أن أية زيادة في الإشارة السالبة وبنسبة ١٪ ستؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي الإجمالي بمقدار (٠,٢٤) وبمرونة بلغت (٠,٨٣٤٪) وهي درجة استجابة عالية، ويعزى السبب في ذلك إلى أن مؤشر الانفتاح قد سهل في مصر والمغرب من استيراد كميات كبيرة من السلع الزراعية بتكاليف أقل مقارنة بإنتاجها محلياً، ولاسيما إذا كانت بعض هذه الدول ليس لها ميزة نسبية بإنتاج المجاميع السلعية الزراعية وفيما يخص (X_3) وهو العجز نسبة إلى الناتج المحلي فقد ظهرت إشارة عكسية وبالواقع هذا يتفق مع المنطق الاقتصادي إذ إن زيادة العجز بنسبة ١٪ سيؤدي إلى انخفاض الناتج الزراعي بمقدار (٠,٦٥٪) ودرجة استجابة بلغت (٠,٢٢٤)، وهذا سيؤدي إلى تخفيض التخصيصات الاستثمارية بشكل عام لكل القطاعات ومن ضمنها القطاع الزراعي فضلاً عن ظهور العجز في الميزانية الذي يقلل من دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والعكس صحيح من خلال زيادة التخصيصات ودعم مستلزمات الإنتاج.

$$Y = 0.43 + 40.1\ X_1 - 24.9\ X_2 - 0.740\ X_3 - 12.4 X_4$$
$$t\ *(2.01)\quad (2.91)\quad (-2.72)\quad (-2.30)\quad (-1.57)$$
$$R^2 = 66.9\% \qquad R\text{-}2 = 53.7\%$$
$$F = 5.05 \qquad D.W = 2.59$$

النموذج بصورة كاملة

أما فيما يخص الوجهة الإحصائية فقد أظهرت قيمة (t) لكل من المتغيرات (X_1, X_2, X_3) معنوية بينما ظهرت فيه (X_4) غير معنوية وهذا يعني إننا نرفض الفرضية العدمية التي تقول لا يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤيد أن هناك تأثيراً معنوياً للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أما عن

قيمة (R^2) فقد ظهرت قيمتها ٥٩,٢٪ وهي تشير إلى القوة التفسيرية التي تفسرها المتغيرات المستقلة تجاه المتغير التابع وان ما قيمته ٤٠,٨٪ هي متغيرات من خارج النموذج، أما فيما يخص R-2 وهو معامل التحديد المعدل أو المصحح فقد ظهر ٤٨,١٪ وهو يدل على ان المتغيرات الداخلة في النموذج وقد حددت بأكثر من ٤٨,١٪ وان ما قيمته ٥١,٩٪ هي متغيرات خارجية وهي تعود إلى العوامل العشوائية في النموذج أما فيما يخص قيمة F فقد بلغت قيمتها ٥,٣٢ وهي تشير إلى معنوية النموذج من الناحية الإحصائية.

وقد بلغت قيمة D.W فقد ظهرت ١,٨٥ وهي تدل على عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بين القيم المتسلسلة.

رابعاً: الدول التي اعتمدت على برامج التحكم الاقتصادي

وهما الجزائر وسوريا، أما فيما يخص دول التحكم فقد ظهر معنوية (X_1) وعدم معنوية المتغيرات الباقية وهذا يعني لا تزال السياسة الاقتصادية العامة والزراعية ترسم من قبل الدولة (دول العينة) على وفق فلسفتها وبرامجها الاقتصادية الخاصة.

وعند تحليل النموذج المقدر فقد تبين أن هناك متغيرات غير معنوية ومتغيراً معنوياً واحداً وبعد إسقاط المتغيرات غير المعنوية عن طريق الإسقاطات المتتالية يتبين الآتي:

$$Y = -2.54 + 17.0\ X_1$$

t * (2.38) (3.35)

R^2 (58.4%) R-2 = (53.2%)

F = 11.23 D.W = 1.44

X_1= الانفتاح الاقتصادي العام.

X_2= الانفتاح الاقتصادي الزراعي.

X_3= الفائض والعجز نسبة إلى الناتج المحلي.

X_4= الكفاءة الاقتصادية الزراعية.

من خلال قياس أثر المتغيرات كل من (X_1, X_2, X_3, X_4) ظهرت نتائج التحليل معنوية (X_1) وهو الانفتاح الاقتصادي العام وعدم معنوية المتغيرات الباقية (X_2, X_3, X_4) وهذا يعني أن زيادة (X_1) وهو الانفتاح الاقتصادي العام بمقدار ١٪ يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي الإجمالي بمقدار (٠,١٧٪) وبدرجة مرونة بلغت (٠,٦٦٩) وهي مرونة عالية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن زيادة الصادرات بشكل عام يؤدي إلى حصول الدولة على إيرادات تسهل عليها تنمية القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع الزراعي.

وفيما يتعلق بالناحية الإحصائية فقد تبين أن قيمة T معنوية المتغير (X_1) وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العدمية التي تقول لا يوجد تأثير للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع ونقبل بالفرضية البديلة التي تؤيد أن هناك تأثيراً معنوياً للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، أما عن قيمة R^2 فقد بلغت ٥٨,٤٪ وهي تشير إلى القوة التفسيرية التي تفسرها المتغيرات المستقلة تجاه المتغير المتابع وأن ما قيمته ٤١,٦٪ هي متغيرات خارجية لم تدخل في النموذج، أما عن قيمة R^2 فهو معامل التحديد المعدل أو المصحح فقد بلغ ٥٣,٢٪ وهذا يدل على أن المتغيرات الداخلة في النموذج قد حددت بأكثر من ٥٣,٢٪ وأن ما قيمته ٤٦,٨٪ هي متغيرات تعود إلى العوامل العشوائية، أما عن قيمة F فقد بلغت ١١,٢٣ وهي تشير إلى معنوية النموذج ككل من الناحية الإحصائية، أما عن الاختيار القياسي D.W فقد بلغ ١,٤٤ وهو يدل عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

$$Y = -0.98 + 12.8\,X_1 + 1.8\,X_2 + 0.05\,X_3 - 0.08\,X_4$$
$$t^* \quad (1.27) \quad (1.86) \quad (0.10) \quad (0.40) \quad (-0.03)$$
$$R^2 = 66.9\% \qquad R\text{-}2 = 40.3\%$$
$$F = 2.52 \qquad D.W = 1.95$$

النموذج بصورة كاملة

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات

من النتائج التي توصل إليها البحث أن الناتج المحلي الزراعي لازال في أقطار الوطن العربي بشكل عام ودول العينة بشكل خاص ينمو بشكل بطيء بشطريه النباتي والحيواني، على الرغم من حجم الموارد المتاحة في أقطار الوطن العربي مما انعكس ذلك على عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لعدد من المجاميع السلعية وخاصة الحبوب، مع وجود اكتفاء بمجاميع سلعية أخرى لاسيما الخضراوات والفواكه، ويعزى هذا الانخفاض بشكل عام في الناتج المحلي إلى ضعف البنية التحتية للقطاع الزراعي بشكل عام نتيجة لقلة الاستثمارات المخصصة من قبل حكومات الدول في القطاع الزراعي، لاسيما بالنسبة إلى المشاريع الاروائية التي لازالت محدودة بنسبة كبيرة في أقطار الوطن العربي، مما جعل الطابع الديمي له ميزة إنتاج لأقطار الوطن العربي مما انعكس على التذبذب بالإنتاج وانخفاضه نتيجة للتقلبات الجوية والتصحر التي شملت المنطقة العربية بأجمعها.

١. أن الانفتاح الاقتصادي يعد مؤشراً مضللاً، لأنه عندما يتم احتسابه لايؤخذ بعين الاعتبار أسعار الصرف ،لذلك تختلف قيمته في التقدير، مما يؤدي إلى نتائج سلبية.

٢. إن مؤشر الانفتاح الاقتصادي العام كان معنوياً في بعض البلدان، لأن الانفتاح الاقتصادي أدى إلى تحرير التجارة من القيود التي كانت في السابق، ولاسيما الدول التي تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج، وكان غير معنوي في البلدان الأخرى، وذلك لأن الانفتاح الاقتصادي بإطاره العام أدى إلى زيادة الواردات بشكلها العام على ضوء إصلاح البرامج الاقتصادية مما كان له الأثر السلبي في نمو الناتج لكل القطاعات الاقتصادية ومن ضمنها القطاع الزراعي، ذلك أن الواردات لمختلف السلع كانت تتميز بتدني أسعارها مقارنةً بأسعار المنتجات المحلية مما أدى إلى صعوبة منافسة الإنتاج المحلي للمنتجات الأجنبية.

٣. تبين أهمية الانفتاح الاقتصادي الزراعي بشكل عام وآثاره الايجابية على نمو الناتج المحلي الزراعي، إذ إن الميزة النسبية في إنتاج بعض السلع الزراعية التي تكون تكاليف إنتاجها أقل مقارنةً مع دول أخرى ونتيجة لتخفيض ورفع بعض القيود الجمركية استطاعت هذه الدول من الحصول على موطئ قدم في الأسواق الخارجية وبالتالي زيادة إنتاجها وصادراتها والحصول على الموارد من خلال هذه الميزة لتنمية القطاع الزراعي بشكل عام وبقية القطاعات لاسيما مجموعة الدول التي مساهمة الناتج الزراعي فيها مرتفعة بالناتج المحلي مثل سوريا والسودان ومصر والمغرب وموريتانيا التي استفادة من هذه الميزة.

٤. ظهر أن مؤشر الانفتاح الاقتصادي العام والزراعي كان غير معنوي في مجموعة الدول التي مساهمة الناتج الزراعي فيها منخفضة مقارنةً بالمجموعة الأولى، وذلك لأن هذه الدول مجمل الناتج الزراعي هو لغرض الاستهلاك المحلي وبالتالي لم يكن هنالك فائض في عمليات التصدير للاستفادة من مزايا الانفتاح والتجارة.

٥. ظهرت معنوية الانفتاح الاقتصادي العام والزراعي في الدول التي التزمت ببرامج الإصلاح الاقتصادي ضمن سياسة الإصلاح الخاصة بالصندوق والبنك الدوليين والدول هي كل من مصر والمغرب، إذ إن تخفيف ورفع القيود الكمركية شجع هذه الدول لزيادة صادراتها من السلع الزراعية والحصول على الموارد المالية لتنمية القطاعات، فمثلاً قامت مصر بتصدير الحبوب إلى الدول الأخرى إذ بلغت قيمة التصدير ٤١٥,٢٥ مليون طن في عام ٢٠٠٧ وبذلك تعد مصر الدولة الأولى عربياً بإنتاج وتصدير الحبوب في العام المذكور.

٦. ظهر عدم معنوية الانفتاح الاقتصادي الزراعي في دول التحكم الاقتصادي وهي سوريا والجزائر وذلك لأن السياسة الاقتصادية في هذه الدول ترسم ضمن فلسفة الدول الاقتصادية إذ لازالت سياسات الدعم وتوزيع الموارد واستغلالها ضمن مهام الدول.

ثانياً: المقترحات والتوصيات

من خلال الدراسة وضعنا بعض المقترحات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل القائمين على القطاع الزراعي ، عند تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي:

١. نظراً لأهمية التجارة الخارجية ولاسيما الصادرات الزراعية في عملية التنمية الاقتصادية ولاسيما الزراعية فعلى المسؤولين عن سياسة القطاع الزراعي الاهتمام ببرامج النهوض وتنمية هذا القطاع من خلال الاهتمام بالبنية التحتية وذلك بتنفيذ المشاريع الروائية واستخدامها على وفق المعايير الاقتصادية على ضوء كلفة الفرصة البديلة لكل مورد.

٢. الاهتمام بالتقنيات الحديثة ولاسيما الحزمة البيولوجية باستخدام الأصناف ذات الرتب العالية فيما يخص الإنتاج النباتي على ضوء البرامج العلمية التي تتضمن التحليل العلمي للتربة للتعرف على الموارد العضوية وبالتالي اختيار أصناف البذور لمختلف المجاميع السلعية على ضوء نتائج التحليل للتربة بالشكل الذي يعظم معدل الغلة باستخدام أقل توليفة وبأقل كلفة ممكنة حتى تستطيع هذه الدول منافسة السلع في الأسواق الخارجية.

٣. الاهتمام بكل مفردات السياسة الزراعية بوصفها السياسة الإنتاجية التي ترسم الخارطة الزراعية.

٤. الاهتمام بالسياسة الائتمانية وذلك من خلال التوسع بالائتمان الزراعي الموجهة ضمن برامج لتنفيذ مشاريع إستراتيجية يكون هدفها زيادة الإنتاج، ليس لغرض الاستهلاك المحلي فقط وإنما لغرض التصدير.

٥. الاهتمام بالتقنيات الحديثة في القطاع الزراعي من أجل اختيار أصناف ذات رتب عالية والعمل على مكافحة كل الآفات والعناصر الغريبة مثل (الأدغال)، والقيام بالمشاريع الزراعية من أجل النهوض بالناتج الزراعي.

٦. الاهتمام بأوضاع الإنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تعديل السياسات الزراعية أو من خلال أعطاء الأولوية لإنتاج السلع الغذائية في المساحات المزروعة لأن قاعدة الموارد الزراعية المتاحة في هذه البلدان تعد المحدد الرئيس لإنتاج السلع الزراعية.

٧. يجب على الدول العربية أن تهتم بمؤشر الانفتاح الاقتصادي، لأن هذا المؤشر في المستقبل سيصبح مؤشرا مهماً لزيادة الصادرات والمنافسة في الأسواق الخارجية جراء إزالة القيود الكمركية التي كانت مفروضة في السابق.

قائمة المصادر

المصادر العربية

أولاً: المجلات والدوريات

١. الدايم، محمد عبد (٢٠٠٣)، **"أثر التغيرات الدولية في تحقيق الأمن الغذائي العربي"**، مجلة المعرفة، قطر، الموقع على الانترنيت.

www.jsc.com

٢. راشد، عبد المجيد (٢٠٠٦)، **"سياسة الانفتاح الاقتصادي ونتائجه"**، مجلة الجوار المتمدن، العدد ٢٦، دمشق، الموقع على الانترنيت.

www.mahgol.com.

٣. الربيعي، مهند حميد (٢٠٠٦)، **"الانفتاح الاقتصادي في تجارب التنمية"**، جريدة الصباح، الصفحة الاقتصادية، الموقع على الانترنت.

www.startimes2.com

٤. الرفاعي، محمد عبد القادر (٢٠٠٥)، **"أثر التجارة الخارجية السورية على النمو الاقتصادي"**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٣١، سوريا.

٥. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" (٢٠٠٣)، لجنة مشكلات السلع، أبرز القضايا المتعلقة بالسياسات وعوامل السوق التي تؤثر على أداء الصادر ات الزراعية على المدى البعيد، روما.

٦. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، المجلد ٢٧.

٧. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٧)، التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، الخرطوم.

ثانياً: الكتب

١. أمين، جلال (١٩٩٩)، **العولمة والتنمية الاقتصادية العربية (من حملة نابليون إلى جولة الاروغواي)**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٢. الحرازي، شبير عبد الله (٢٠٠٦)، **تأثير تحرير التجارة العالمية على الدول النامية**، دراسات عربية، جامعة صنعاء، اليمن.

٣. سلامة، محمد علي (٢٠٠٢)، **الانفتاح الاقتصادي وأثاره الاجتماعية على الأسرة**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، الموقع على الانترنيت.

www.mahgol.com